

موجز تنفيذي

أقل 30 من التحويلات النقدية



كانت تغطيهم برامج الحماية الاجتماعية قبل جائحة كوفيد-19

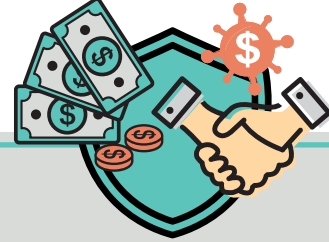


قبل تفشي جائحة كوفيد-19، كانت نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ضعيفة ومجزأة ومكلفة، وتفتقر إلى الشمول والشفافية والاستدامة. وكانت أبرز التحديات تتمثل في نقص الاستثمار في هذه النُظُم وفي عدم شمولها للفئات السكانية المعرضة للمخاطر، إذ بلغت نسبة من تغطيهم برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية أقل من 30 في المائة من مجموع السكان.

كانت نُظُم الحماية الاجتماعية ممولةً بمعظمها من الميزانيات الحكومية أو المساعدات الخارجية، وليس من مساهمات المستفيدين أو أصحاب العمل. وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 الشوائب في العقد الاجتماعي بين الشعوب والحكومات، وأتاحت فرصة تاريخية لمعالجة بعض التحديات التي تواجه نُظُم الحماية الاجتماعية. وقد كان في الدروس المستفادة من بلدان مختلفة أمثلة مفيدة على التغيير، وعلى بعض الابتكارات.

كانت معظم نُظُم الحماية الاجتماعية ممولة من

- الميزانيات الحكومية
- المساعدات الخارجية
- وليس من المساهمات



في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أنفق على الجائحة

في بلدان مجلس التعاون الخليجي

في البلدان العربية من خارج مجلس التعاون الخليجي

3.9

69.9 مليار دولار

24.78 مليار

في المنطقة العربية، اختلف مستوى الإنفاق على الجائحة من مجموعة بلدان إلى أخرى، ولكنه ظلّ عموماً أقل من المستوى العالمي. فقد بلغ معدّل الإنفاق على الجائحة 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 22.6 في المائة. وسُجّلت أعلى مستويات الإنفاق في الدول الأغنى في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي أنفقت 69.9 مليار دولار، مقارنةً بمبلغ 24.78 مليار دولار أنفقته بقية الدول العربية. واختلفت مصادر الإنفاق من بلد إلى آخر. ففي تونس والمغرب، قدّم القطاع الخاص تمويلًا بقيمة 410 ملايين دولار و104.5 مليون دولار على التوالي. وأعادت غالبية الدول العربية ترتيب أولويات الإنفاق الوطني أو أنشأت صناديق تمويل خاصة، في حين اعتمدت البلدان المتأثرة بالنزاعات على المعونة الإنسانية وتمويل المانحين.

من القطاع الخاص

410 مليون دولار في تونس
104.5 مليون دولار في المغرب

الإنفاق المتعلق بكوفيد-19:



المساعدة الاجتماعية

دعم السياسات المالية

أسواق العمل



القروض والمزايا الضريبية

دعم السياسات العامة

التأمين الاجتماعي

إعفاء العاطلين عن العمل من دفع المساهمات

الدعم الصحي



تباينت، كذلك، مجالات الإنفاق على الجائحة، وشملت **المساعدة الاجتماعية** (التحويلات النقدية، والفداء للمدارس وغير ذلك)، **والقروض والمزايا الضريبية** (الإعفاء الضريبي، والإعفاء من سعر الفائدة وغير ذلك)، **وإعفاء العاطلين عن العمل من دفع المساهمات** (في التأمين الاجتماعي، ومعاشات الإجازات المرضية وغير ذلك)، **وأسواق العمل** (إعانات دعم الأجور، والإجازة المدفوعة الأجر، والعمل من المنزل)، **والدعم المتعلق بالصحة** (اللقاحات المجانية، والفحوص، وتُظَم الرعاية الصحية، وغير ذلك)، **ودعم السياسات المالية** (دعم القروض الميسرة والائتمان، والإعفاء الضريبي وغير ذلك) **ودعم السياسات العامة** (إنشاء صناديق، والحلول الرقمية وغير ذلك).

وفي هذا السياق، خُصّصت المنطقة العربية عموماً، 18 في المائة من الدعم المالي للحماية الاجتماعية. وبلغت نسبة ما خصصته الصومال ما يصل إلى 100 في المائة، يليها لبنان بنسبة 96.8 في المائة، ثم العراق بنسبة 95 في المائة. وفي البلدان المستوردة للنفط، تركز الإنفاق على الصحة والتحويلات الاجتماعية الموجهة إلى فئات محددة، في حين أعطت البلدان المصدرة للنفط الأولوية للتخفيضات المؤقتة على الضرائب، وتمديد المواعيد النهائية للتسديد، وزيادة أوجه الإنفاق الأخرى، مثل دفع أجزاء من المعاشات للحفاظ على الوظائف.

استجابات الحكومات العربية إلى جائحة كوفيد-19



1. الإرادة السياسية



2. الابتكار



3. صناديق التضامن

كشفت الاستجابة لجائحة كوفيد-19 من منظور الحماية الاجتماعية عن **إرادة سياسية قوية** تجلّت في توجيه قدر كبير من الأموال نحو تلبية احتياجات الفئات المعرضة للمخاطر، وفي تعزيز **التضامن الاجتماعي** من خلال إنشاء صناديق التضامن واستخدامها على نحو **مبتكر**. وقد استقطب هذا الجهد، على نحو غير مسبوق، مساعدات من القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الحكومية هذه.

شهدت المنطقة العربية تحولاً في السياسات، من استهداف أفقر السكان فحسب إلى شمول شريحة **"الوسط المفقود"** مثل العمال غير النظاميين، الذين لم يحصلوا في أغلب الأحيان على أيّ من استحقاقات الحماية الاجتماعية حتى قبل تفشي الجائحة لعدم اعتبارهم مؤهلين لذلك (مثلاً حصل في الأردن ومصر والمغرب). وقد سلّطت الجائحة الضوء على مدى الإهمال الذي كانت تتعرّض له هذه المجموعة من العمال وعلى التحديات الهيكلية ذات الصلة.

خلال الجائحة، تحوّلت سياسة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية إلى استهداف



الوسط المفقود

التكنولوجيات المبتكرة التي استخدمتها البلدان العربية في برامج الحماية الاجتماعيّة



التسجيل الرقمي



المحافظ الإلكترونيّة



التحويلات النقديّة

تفوّقت الدول العربية في استخدام التكنولوجيا المبتكرة لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، ولا سيما التحويلات النقدية التي أرسلت إلى المستفيدين في غضون أيام قليلة، من خلال منافذ أنشئت حديثاً لهذه الغاية، والمحافظ الإلكترونيّة، والتسجيل الرقمي. وقد ألهمت القيود الاستثنائية التي فرضتها الجائحة الابتكارات في تصميم خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتقديمها، ما حفظ الوصول إلى هذه الخدمات في ظروف صعبة للغاية، وسهّل توسيع نطاق التغطية بهذه الخدمات.

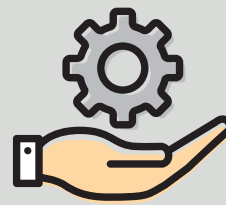


حقّزت الجائحة التعاون بين الأطراف الحكوميّة



في العديد من البلدان العربية، ساعدت الجائحة في تحفيز وتوطيد الشراكة والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وتجلّى ذلك على وجه الخصوص في التعاون بين مختلف الأطراف الحكومية على الصعيد الوطني، ومشاركة واستخدام قواعد بيانات المستفيدين (السجل المدني، والإحصاءات الحيوية، وقاعدة بيانات الضرائب والتأمينات الاجتماعية) والمنصات الإلكترونيّة مثل مواقع مشاركة البيانات بين الكيانات الحكومية في مصر.

يجب أن تتطوّر نُظُم الحماية الاجتماعية لتصبح مستدامة



ولكن معظم تدابير الاستجابة للجائحة كانت مؤقتة بطبيعتها، ومن غير المرجح أن تستمر ولا أن تشكل حافزاً أو مساهمة كافيين لتحويل نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة إلى نُظُم مستدامة ومنصفة وشاملة للجميع وقائمة على الاشتراكات وتستمر مدى الحياة. وينبغي لهذه النُظُم، في الحالة المثلى، أن تتطوّر لتصبح استحقاقاً شاملاً يتيح للجميع الحصول على الخدمات الأساسية من دون أن يرتبط تقديم الخدمات بالاشتراكات وحدها.

استعاضت البلدان العربية عن وضع تشريعات جديدة، بآليات أخرى لتقديم حزم الإنفاق، مثل الأموال الخارجة عن الميزانية أو المراسيم التنفيذية. وقد سهّلت هذه التدابير الإسراع بالإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية، ولكنها في المقابل قوّضت آليات المساءلة في قرارات السياسات المالية في البلدان العربية.

وسيتطلب تحويل النُظُم التقليدية إلى نُظُم لمدى الحياة بعض الإصلاحات الكبرى، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية، ولا سيما في ما يتعلق بالضرائب، وتوسيع قاعدة الاشتراكات، وغير ذلك من مصادر التمويل. وسيتطلب ذلك أيضاً إرادة سياسية قوية يمكن تعزيزها بالحوارات المجتمعية بين الدولة والقطاع الخاص والموظفين والمستفيدين المحتملين العاطلين عن العمل غير المساهمين بالاشتراكات وغيرهم من أصحاب المصلحة.

يمكن أن يستند إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية إلى مدى نضج النظام الحالي، وإلى التجارب العالمية الفنية في بناء نُظُم الحماية الاجتماعية، وإلى تجارب التصدي لجائحة كوفيد-19. وتشمل هذه التجارب التشريعات، والمصادر المستدامة للتمويل، والتكنولوجيا والابتكار، وتحسين التوجّه إلى المستفيدين، والاستحقاق الشامل للجميع (مثل بدل يقدم للجميع لإعالة الطفل أو ضمان الدخل الأساسي)، والمؤسسات القوية والشفافة (المشتريات العامة المفيدة، والحكومة المفتوحة، وتدابير مكافحة الفساد، وغيرها). وقد تشكل هذه الأنواع من البرامج الشاملة والدائمة خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح نحو سياسات اجتماعية تغطي المستفيدين مدى الحياة.

ستكون هناك حاجة إلى فترة انتقالية بين النُظُم الحالية وتلك التي تمّ إصلاحها، وقد تتطلب تمويلاً تضامياً لسد الفجوة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساعد التخطيط للطوارئ في التصدي للأزمات المحتملة في المستقبل.

يجب أن يشمل إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية:

الاستحقاق الشامل للجميع

